

مملكة البحرين
هيئة جودة التعليم والتدريب
التقرير السنوي ٢٠٢١ - الملخص التنفيذي



التعليم.. الواقع الجديد



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

الملخص التنفيذي

في النصف الثاني من شهر يناير من العام الماضي 2020، تغيرت كافة مجالات الحياة، عندما اجتاحت العالم فيروس كوفيد-19، والذي لا تزال تداعياته قائمة إلى هذه اللحظة؛ مما أدى إلزام جميع دول العالم بمراجعة إستراتيجياتها وألياتها، ومن ثم ابتكار نظم تعایش وتواصل غير معتادة من قبل؛ لمواصلة الإنتاج، والحيلولة دون توقف العمل والأشغال.

ولا جدال أن المنظومة التعليمية كانت من أهم المجالات التي تأثرت تأثيراً مباشراً بأثار هذا الفيروس؛ ولذلك عملت كافة دول العالم على تلافي نتائجها، ومعالجة تأثيراته الخطيرة، ومن بين هذه الدول كانت مملكة البحرين، والتي سارعت بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، وحكمة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله ورعاه بإصدار القوانين الملزمة، والاجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية الاستباقية التي أسهمت في الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، إلى جانب دعم الاقتصاد الوطني ومواصلة العملية التعليمية خلال فترة الجائحة بتوفير خيارات التعلم عن بعد ضمن منظومة تعليمية متكاملة تضمن استمرارية التعلم وتحافظ على جودة المخرجات التعليمية تحت هذه الظروف الاستثنائية.

وكانت هيئة جودة التعليم والتدريب - ممثلة في إدارتها المختلفة - من الهيئات التي تعاملت مع تداعيات الفيروس بوتيرة سريعة، وغيرت - بشكل استثنائي - خططها وأحكامها، وابتكرت أطر مراجعة استثنائية؛ إذ عمدت كل إدارة فيها إلى تغيير معايير ومقاييس وأدلة أحكامها؛ لتتوافق مع معطيات الوقت الحالي، وتساير - في آلية متطورة وديناميكية - متغيرات وتحولات الوضع الانبي والطارئ الظرفي؛ الأمر الذي اعتمدت فيه الهيئة - بصورة أكبر - على وسائل وأليات التقييم غير التقليدية، مثل التقييم عن بُعد، والتقييم عبر المنصات المختلفة، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت، والميديا، واليوتيوب، ومواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها؛ بما يدعم مسيرة تجويد وتقييم التعليم واستخدامها دون توقف، ورصد الجهود التي بذلتها المؤسسات التعليمية والتدريبية المختلفة، وتقييم مدى فاعليتها فيما يتعلق بالتعليم عن بُعد، من خلال جمع البيانات والمعلومات، وتقييم الحصص الافتراضية، وتحليل التغذية الراجعة من الطلبة، والمتدربين، والهيئات والإدارات التعليمية والتدريبية، وأولياء الأمور.

أولاً: الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية

أداء المدارس الحكومية والخاصة

قيمت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارتي المدارس الحكومية والخاصة استجابة النظام التعليمي لتداعيات أزمة جائحة كوفيد - 19، وذلك بعد مرور طلبة مدارس مملكة البحرين في القطاعين الحكومي والخاص بتجربة تعليمية استثنائية لمدة عام دراسي كامل (2020-2021)، من خلال تقييم (44) مدرسة حكومية، و(17) مدرسة خاصة، ضنفت جميعها على أن الاجراءات التي قامت بها جاءت ذات فاعلية، باستثناء مدرستين حكوميتين وأخرى خاصة، جاءت نتائج الاجراءات التي قامت بها ذات فاعلية جزئياً. وفيما يلي تلخيص أبرز ملامح استجابة المدارس الحكومية والخاصة لمتطلبات الفترة الاستثنائية:

1. بشكل عام، استجابت المدارس الحكومية والخاصة لمتطلبات المرحلة الاستثنائية بصورة إجرائية مناسبة.
2. حددت مساندة وتوجيهات وزارة التربية والتعليم معالم استجابة المدارس الحكومية للجائحة إجرائياً من حيث تخطيط اليوم المدرسي، وتحديد الإجراءات الاحترازية، وتوجيه نظم التقييم، وارتكزت في أغلبها على مفهوم نظام التعليم المركزي (المدرسي العام).
3. صممت المدارس الخاصة استجاباتها بصورة مستقلة، واعتمدت أغلبها على سياسة لا مركزية، تركز على استبقاء نظام جدولة الحصص عبر لقاءات افتراضية منتظمة ما بين كل معلم وطلبتة.
4. تركزت أبرز جوانب القوة في الإجراءات الإدارية لمواجهة الوضع الاستثنائي، بالتعامل الإيجابي مع كل ما يتعلق بالأمن والسلامة، وتنويع الاستراتيجيات، والموارد، والمنصات التعليمية، وتعزيز دور التكنولوجيا في عملية التعليم والتعلم.
5. عانت المدارس التي طبقت نظاماً مركزية في المواقع التعليمية الافتراضية من تحديات عدة تتعلق بالنقاط التالية:
 - أ. كثافة الأعداد الطلابية.
 - ب. ضعف مشاركة الطلبة.
 - ج. تباين فاعلية آليات التقييم، ومتابعة التقدم الأكاديمي.
6. واجهت المدارس من كلا القطاعين الحكومي والخاص تحديات تتعلق بالانزام الطلبة بالحضور.

فيما جاءت أبرز التوصيات للمدارس في الآتي:

1. تقليص الفاقد التعليمي، خاصة المتعلق بمهارات الطلبة الأساسية في مادتي: اللغة الإنجليزية، واللغة العربية، والمهارات الرقمية، في المدارس الحكومية الخاصة.
2. تطوير آليات تطبيق نظام الدروس المركزية في المدارس الحكومية بكافة أنواعها (الوزارية والمدرسية)، بما يضمن معالجة التحديات الحالية ومتطلبات المرحلة المقبلة، مع التركيز على الآتي:
 - أ. تقليل الاعتماد على الدروس الافتراضية المركزية، وتقليص أعداد الطلبة فيها؛ واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان مساهمة الطلبة فيها بفاعلية أكبر.
 - ب. الاستفادة من كافة أعضاء الهيئة التعليمية في تقديم صفوف افتراضية مصغرة منتظمة للطلبة الذين يقومون بتدريسهم.
 - ج. ضمان التزام الطلبة بحضور الدروس الافتراضية المركزية، والمدرسية في مواعيدها المحددة، مع ضرورة تلويد الإدارات المدرسية بقوائم حضور الطلبة في الدروس المركزية؛ لمتابعة انتظامهم فيها.
3. تطوير آليات تطبيق الدروس الافتراضية في المدارس الخاصة، مع التركيز على الآتي:
 - أ. رفع نسبة مشاركة ودافعية الطلبة بصورة أكبر.
 - ب. اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية؛ لضمان التزام بعض الطلبة بحضور الدروس الافتراضية المركزية، والمدرسية في مواعيدها المحددة.
4. تطوير كل ما يتعلق بنظم متابعة التقدم الأكاديمي للطلبة، وتوظيف أساليب تقويم فاعلة، بما يضمن الآتي:
 - أ. التحقق من مصداقية إنجاز الطلبة، واستقلاليتهم في أداء المهام.
 - ب. ملاءمة الأوقات المقدمة لإنجاز المهام التقييمية.
 - ج. الاستفادة من النتائج في تلبية احتياجات الطلبة، خاصة فئتي صعوبات التعلم، وذوي التحصيل المنخفض.
5. متابعة جودة الجوانب التقنية بصورة أكبر، خاصة المرتبطة بتقوية شبكة الإنترنت خلال تقديم المواقف التعليمية عن بعد، في المدارس الحكومية والخاصة التي تعاني من تحديات في هذا الشأن.
6. رفع وعي أولياء الأمور حول آلية التعامل مع تعلم الطلبة وتعليمهم في المنزل، في حث الطلبة على حضور المواقف التعليمية بانتظام، والتأكد من مدى التزامهم، والتوجيه المستمر لأولياء الأمور حول كيفية دعم الطلبة في حل الواجبات والأنشطة، مع متابعة الإدارة المدرسية الحديثة لمستويات وكَم الأنشطة والمشروعات التي تقدم للطلبة للعمل عليها من المنزل.

كما أنَّ الهيئة ستقوم بتنقيح دليل تقييم جودة الممارسات المدرسية في الأوضاع الاستثنائية للمدارس الحكومية والخاصة، وتحديث مقاييس التقييم مع تطوير ما يلزم، علماً بأنه في حال عودة الوضع الطبيعي للدراسة في مملكة البحرين ستقوم الهيئة بتطبيق اطار المراجعة الاعتيادية.

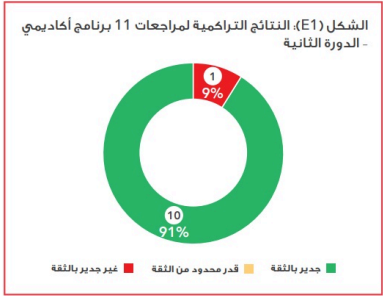
أداء مؤسسات التدريب المهني

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بدراسة وتقييم ممارسات واستجابات مؤسسات التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين أثناء انتشار جائحة كوفيد - 19، منذ مارس 2020، حيث فرضت هذه الجائحة عدداً من التحديات على قطاع التعليم والتدريب في المملكة، مما أثر على تنفيذ العديد من مؤسسات التعليم والتدريب المهني خططها التدريبية، وفي المقابل، تمكن عددٌ من هذه المؤسسات من تفسير خططها التدريبية من خلال تنفيذ دوراتها وبرامجها عن بعد، أو من خلال التعليم والتدريب المدمج، والذي جاء استجابة لتعليق التدريب الاعتيادي لفترات مختلفة ومقطعة، فقد عملت هذه المؤسسات على الاستثمار في بناء بنى تكتية؛ تمكّنها من تقديم تعليم وتدريب فاعلين بأساليب جديدة، وفي الوقت ذاته تحافظ على سلامة وصحة جميع أطراف العملية التدريبية في آن واحد.

وخلال العام الأكاديمي 2020-2021، قامت الإدارة بتقييم (13) مؤسسة تعليمية وتدريبية؛ للوقوف على جودة الممارسات المنفذة فيها، والإجراءات المتبعة، وبيان مدى فاعلية تطبيقها من خلال إطار استثنائي أعتمد في شهر أكتوبر 2020، وتم نشره ومشاركته من خلال الورش التوعوية مع جميع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والأطراف ذات العلاقة، وقد جاء تصنيف جميع المؤسسات الـ (13) التي تم تقييمها ضمن الفئة (أ)، حيث تم تقييم الممارسات التي قامت بها على أنها «ممارسات فاعلة». وفيما يلي تلخيص أبرز ملامح استجابة مؤسسات التعليم والتدريب المهني لمتطلبات الظروف الاستثنائية:

1. استجابة فرق الإدارة في المؤسسات التدريبية التي تم تقييمها لاحتياجات التعليم والتدريب الناشئة عن الأوضاع الاستثنائية، والتعامل الإيجابي مع كل ما يتعلق بالأمن والسلامة.
2. توفير منصات، وموارد، ومصادر تعلم تتناسب مع طريقة تقديم التعليم والتدريب المتبعة، وطبيعة الدورات/ البرامج المقدمة.
3. تهيئة المتدربين، وتوفير الدعم اللازم خاصة الدعم التقني، مع إكسابهم المعارف والمهارات المطلوبة.

وجاءت نتائج البرامج الأكاديمية التي استكملت الهيئة - ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي - مراجعتها، واعتماد ونشر تقاريرها (وعدها 11) في العام الأكاديمي 2020 - 2021، كما بين الشكل (E1)، وهي نتائج لبرامج موزعة على مجالات تقنية المعلومات، والقانون ومطروحة من قبل جامعات خاصة وحكومية. ويشير تحليل النتائج إلى استيفاء (10) برنامج منها (91%) كافة المعايير والحصول على حكم عام؛ «جدير بالثقة»، في حين لم يستوف برنامج واحد على مستوى البكالوريوس في مجال تقنية المعلومات تَقْدُمه مؤسسة تعليم عال خاصة أتت من المعايير الأربعة، ومن ثم حصل على حكم عام؛ «غير جدير بالثقة».



وتشير نتائج تقارير مراجعة الأداء بشكل عام إلى تطور في هيكل البرامج الأكاديمية ومخرجات التعلم المطلوبة والمناهج ذات الصلة، مع وجود بعض مجالات التحسين وخاصة تلك المرتبطة بمراجعة سياسات قبول الطلبة، وتعديل عبء العمل لأعضاء هيئة التدريس، وتطبيق عمليات تدقيق التقييم الداخلي والخارجي، ومتابعة وتحليل بيانات الدفعات الطلابية، وضمان شمولية المقاييس المرجعية، واستشراف احتياجات سوق العمل، والاستفادة من نتائج تحسين وتطوير البرامج الأكاديمية.

أما بالنسبة لنتائج الزيارات التتبعية الافتراضية التي أجرتها الإدارة، ونشرت تقاريرها في العام الأكاديمي 2020-2021، وعدها ثمانية برامج مطروحة في مؤسسة حكومية، فقد حصلت خمسة برامج منها على حكم: «تقدم ملائم»، فيما حصلت ثلاثة برامج على حكم: «تقدم غير ملائم»، كما هو موضح في الشكل (E2)، وهي من ضمن برامج كانت قد أتمت الهيئة مراجعتها في المرحلة الثانية من الدورة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية، وكانت قد حصلت إما على حكم: «قَدْ محدود من الثقة»، أو «غير جدير بالثقة»، وخلال الزيارات التتبعية تم تقييم التقدم المتحقق فيها وفقاً لكل توصية وردت في تقارير المراجعة، ليصدر حكم إجمالي على أثر نتائجها فيما إذا كان هناك «تقدم جيد»، «تقدم ملائم»، أو «تقدم غير ملائم»، في تحسن أداء البرامج بشكل عام.

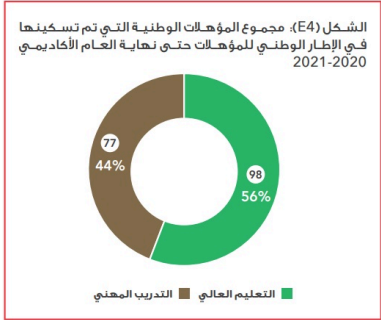
فيما جاءت أبرز التوصيات لمؤسسات التعليم والتدريب المهني في الآتي:

1. وضع الخطط والسيناريوهات البديلة؛ لمواجهة التحديات وضمان تنفيذ الخطط التدريبية.
 2. زيادة تحسين الممارسات المتعلقة بضمان جودة ما يتم تقديمه، بما في ذلك عمليات التدقيق والتدقيق للتقييمات، وفعالية تقييم أداء المدرسين، وتوثيق وتحليل أداء المتدربين، واتساق الساعات المخصصة لتحقيق أهداف الدورة/ البرنامج.
 3. ابتكار مؤسسات التعليم والتدريب المهني أساليب تسويقية ذكية تشجع المتدربين وأرباب الأعمال؛ للانخراط في التدريب المقدم بأنماطه المختلفة.
 4. تعزيز مرونة تشريعات وقوانين الجهات المرخصة؛ لتتوافق والاحتياجات الناشئة للظروف الاستثنائية.
- كما ستقوم الهيئة بحراسة مخرجات تطبيق الإطار الاستثنائي، وتطوير عملية التقييم، وكذلك تنقيح دليل تقييم جودة ممارسات التعليم/ التدريب في الأوضاع الاستثنائية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني. علماً بأنه في حال عودة الوضع الطبيعي للتعليم والتدريب في مملكة البحرين ستقوم الهيئة بتطبيق إطار المراجعة الاعتيادية.

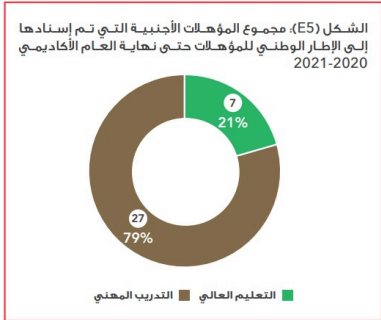
أداء مؤسسات التعليم العالي

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في السنة الأكاديمية 2020 - 2021 بمراجعة 24 برنامجاً أكاديمياً استناداً لإطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)، والذي - استجابة للمتغيرات التي فرضتها جائحة كورونا - تمت مقياسه مرجعياً مع الإرشادات ذات الصلة بالتعليم عن بعد، التي أصدرتها الهيئات المعنية بضمان الجودة على المستوى الدولي، ومواءمته على المستوى المحلي مع الإرشادات ذات الصلة التي أصدرتها مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين؛ لضمان شمولية المعايير، والمؤشرات، والتوقعات المدرجة فيه بشكل يغطي عملية تقييم جميع أنماط التعليم والتعليم بما فيها التعليم والتعليم المدمج وعن بعد، الذي تم الاعتماد عليه في مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين أثناء الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا. بالإضافة إلى مواصلة الهيئة الزيارات التتبعية للبرامج الأكاديمية التي كانت قد تمت مراجعتها في المرحلة الثانية من الدورة الأولى لمراجعات البرامج الأكاديمية، والتي كان من الضروري تأجيلها بسبب انتشار جائحة كورونا. ولقد تمت منذ سبتمبر 2020، جميع هذه المراجعات عن بعد من خلال عقد الزيارات الميدانية الافتراضية.

• تسكين (40) مؤهلاً وطنياً في سجل الإطار الوطني؛
منها (12) مؤهل تعليم عال، و(28) مؤهل تدريب مهني، ليصل مجموع المؤهلات التي تم تسكينها في الإطار الوطني للمؤهلات (175) مؤهلاً وطنياً، كما هو مبين في الشكل (E4).

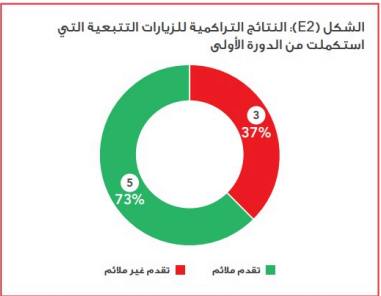


• إسناد (10) مؤهلات أجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات؛ منها مؤهل من قطاع التعليم العالي، و(9) طلبات من جهات مانحة لمؤهلات أجنبية تُقدّم في مؤسسات تدريب مهني في مملكة البحرين؛ ليصل مجموع المؤهلات الأجنبية التي تم إسنادها على الإطار الوطني للمؤهلات (34) مؤهلاً أجنبياً، كما هو مبين في الشكل (E5).



ومن خلال عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، تم تحديد الجوانب الإيجابية التالية:

• مراجعة وتحديث معايير الإطار الوطني للمؤهلات وعملياته وآلياته من قبل الهيئة لدعم مؤسسات التعليم والتدريب خلال الواقع الجديد للتعليم؛ وذلك بناء على المقاييس المرجعية، والتغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة.



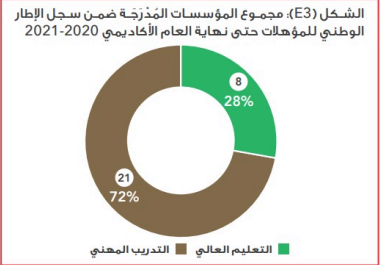
وبصفة عامة، تعكس النتائج التراكمية للزيارات التتبعية التي تم نشرها خلال المرحلة الثانية من الدورة الأولى للمراجعة تحسناً ملحوظاً في جودة معظم البرامج الأكاديمية، حيث أظهر عدد من مؤسسات التعليم العالي قدرة على تحسين هيكل برامجها وعملياتها الأكاديمية والإدارية، استجابة للتوصيات التي وردت في تقارير المراجعة.

ثانياً: الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية

عمليات الإطار الوطني

وفقاً إلى السياسات الرئيسية العامة للإطار الوطني لمؤهلات، والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء الموقع، فإن الإطار الوطني للمؤهلات يتضمن ثلاث عمليات رئيسية، هي: عملية الإدراج المؤسسي، وعملية تسكين المؤهلات الوطنية، وعملية إسناد المؤهلات الأجنبية. وخلال العام الأكاديمي 2021-2020، فقد قامت الهيئة بما يلي:

• إدراج مؤسسة تدريب مهني ضمن سجل الإطار الوطني للمؤهلات، ليصل مجموع المؤسسات التعليمية والتدريبية المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات إلى (29) مؤسسة تعليمية وتدريبية، كما هو مبين في الشكل (E3).



- ضرورة التنسيق بين الجهات المانحة للمؤهلات الأجنبية والجهات المقدمة لتلك المؤهلات في مملكة البحرين؛ لتوفير المستندات اللازمة لعملية الإسناد.

الامتحانات الوطنية

في خطوة تعكس نجاح مملكة البحرين الفعال لدعم تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيد للجميع بمراحله المختلفة؛ لكونه ركيزة أساسية لتحسين حياة الإنسان بدأت البحرين مسيرتها في التمكين الرقمي للتعليم في مدارسها من خلال توظيف تقنيات المعلومات والاتصال، واستكمالاً لتحقيق التعليم الجيد في مملكة البحرين، جاء قرار مجلس الوزراء الموقر رقم: (2583-07) الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2020، ليكون تعبيراً عن فتح آفاق جديدة في ذلك؛ إذ ينصّ قرار مجلس الوزراء الموقر على: «الموافقة على الخطة التنفيذية لنقل الإشراف على امتحانات الصفين التاسع والثاني عشر من وزارة التربية والتعليم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب والتي سيتم تطبيقها تدريجياً على مدى الثلاث سنوات القادمة...».

إن قرار مجلس الوزراء الموقر يصب في غايات عديدة؛ أهم هذه الغايات هي:

- توحيد الجهود بين هيئة جودة التعليم والتدريب والشركاء المختصين من وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي ومؤسساته.
- استقلالية التقييم التربوي، وما له من آثار إيجابية على المدى القريب والبعيد، ومنها: تعزيز الممارسات الدولية الجيدة في التقييمات التربوية المستقلة، وتوفير النتائج بشفافية ومصداقية.
- تعزيز سمعة النظام التعليمي لمملكة البحرين محلياً وإقليمياً وعالمياً.

مع هذا القرار، دخلت إدارة الامتحانات الوطنية في العام 2021، مرحلة جديدة من مراحل عملها في تقييم النظام التعليمي بمملكة البحرين؛ إذ نتج عنها نحو التوسع تدريجياً في طرح المواد الممتحنة للطلبة مع التحول إلى التصحيح الإلكتروني للامتحانات الوطنية؛ وذلك من خلال آتمنة الامتحانات الوطنية بدءاً من تكليف واضعي الفقرات وتحريرها، وإنتاج الأوراق، وتوزيعها، وتصحيحها، وإصدار نتائجها؛ بهدف ضمان استدامة التقييم، وسرعة الوصول إلى النتائج بجودة وكفاءة عالية. وستستمر الإدارة في زُغد الميدان التربوي طلبية ومعلمين بكل ما يسهم في تحسين الأداء؛ ومن بين ذلك نشر تقارير الامتحانات الوطنية، ونماذجها عبر منصة إلكترونية متخصصة، وذلك لإتاحة الفرصة لتحسين الممارسات التعليمية في المدارس ورفع كفاءة المعلمين من خلال الاستفادة من نتائج التقارير المنشورة، إضافة إلى إتاحة الفرصة للطلبة بالاطلاع والتدريب على نماذج متعددة من الامتحانات

- استمرارية عمليات الإطار الوطني للمؤهلات بشكل افتراضي على الرغم من الظروف التي فرضتها جائحة كورونا؛ وذلك من خلال استخدام تقنيات الحوسبة السحابية (One Drive)، ومنصات منصة التراسل النصية، والصوتية، والمرئية (Microsoft Teams) و (Zoom).

- العمل على تحديث نظام تدريب إلكتروني تفاعلي من قبل الهيئة لمؤسسات التعليم والتدريب فيما يتعلق بعمليات الإطار الوطني للمؤهلات، ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة.

- التعاون والتنسيق بين إدارة عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي؛ للقيام بزيارات افتراضية مشتركة لتسهيل عمليتي تسكين المؤهلات والمراجعة على مؤسسات التعليم العالي.

- حرص بعض مؤسسات التعليم العالي على تسليم الطلبات الحاصلة على حكم: «مؤجل لحين استيفاء الشروط»، قبل الموعد المحدد للتسليم، بالإضافة إلى سعيها إلى تنفيذ المقترحات المقدمة من قبل لجنة التحقق.

- تسجيل تطور ملحوظ في جودة الطلبات المقدمة من مؤسسات التعليم والتدريب فيما يتعلق بربط المؤهلات باحتياجات سوق العمل، ومقايستها مرجعياً بالمؤهلات المماثلة محلياً وإقليمياً ودولياً.

- سعي عدد من الجهات المانحة العريقة لإسناد مؤهلاتها الأجنبية المطروحة في مملكة البحرين إلى الإطار الوطني للمؤهلات.

كما تم تحديد بعض الجوانب التي تحتاج إلى التحسين والتطوير، والتي تتضمن التالي:

- احتياج مؤسسات التدريب المهني إلى مراجعة إجراءاتها الداخلية بما يتوافق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات كوجود مخرجات تعلم، وأنظمة لتراكم الساعات المعتمدة، والتقدم والانتقال بين المسارات التعليمية، وقياس مدى تحقيق مخرجات التعلم.

- ما زالت الحاجة قائمة لبناء قدرات العاملين في بعض مؤسسات التعليم والتدريب فيما يتعلق بصياغة مخرجات التعلم الخاصة بالمؤهلات، وتلك الخاصة بالوحدات التعليمية، وتطوير الآلية المتبعة لقياس مدى تحقق تلك المخرجات.

- ما زالت الحاجة قائمة للتأكد من امتثال المؤهلات الوطنية لمتطلبات إطار الساعات المعتمدة فيما يتعلق بمسمى المؤهل، وتوزيع ساعاته المعتمدة على مستويات الإطار الوطني للمؤهلات.

- الحاجة إلى توعية المؤسسات المقدمة للمؤهلات الأجنبية في مملكة البحرين حول أهمية عملية إسناد المؤهلات الأجنبية على الإطار الوطني للمؤهلات.

- الوطنية في المواد المختلفة عبر المنصة الإلكترونية، كما سيتم وضع خطة إعلامية مشتركة للتوعية بنظام الامتحانات الوطنية؛ تهدف إلى نشر الوعي لدى الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين، ورفع دافعية الطلبة لتقديم أفضل ما لديهم في الامتحانات.
- وفور صدور القرار، عملت هيئة جودة التعليم والتدريب بالتنشاور مع وزارة التربية والتعليم على وضع الأهداف التي ستعمل على تحقيقها من خلال خطة زمنية للسنوات العشر القادمة تبين أهم المحطات لتنفيذ الامتحانات الوطنية، وذلك بهدف الإعداد لبناء الامتحانات وأنظمتها، وإتاحة الفرصة لتهيئة الكوادر التعليمية والطلبة وأولياء الأمور. لقد تكاتفت الجهود؛ من أجل وضع الأهداف والخطة التي تلبي قرار مجلس الوزراء الموقر، وتنسجم مع رؤية الهيئة ورسالتها، وقد تمثلت تلك الأهداف في الآتي:
- قياس مستوى أداء الطلبة في المهارات، والكفايات، والمعارف.
 - المساهمة في تطوير نظام التعليم في مملكة البحرين.
 - توفير معلومات حول أداء الطلبة في نهاية التعليم الأساسي (الصف التاسع)؛ من أجل تحسين مستواهم.
 - اعتماد نتائج امتحانات الصف الثاني عشر كمؤهل مسكن على الإطار الوطني للمؤهلات ليكون مطلباً أساسياً للالتحاق بالتعليم العالي وسوق العمل.

National Examinations

In a step that reflects the Kingdom of Bahrain's rapid response to support the achievement of Goal 4 of the Sustainable Development Goals (SDGs) of quality education for all at various stages of education as an essential pillar for improving human life, Bahrain has embarked on a process of electronic empowerment of education in its schools through the use of information and communication technologies. To complement the achievement of quality education in the Kingdom of Bahrain, the Council of Ministers Resolution No. (2583-07) was issued on 30 November 2020, reflecting the opening of new horizons in this direction. The Resolution states as follows: 'Approval of the Executive Plan for the transfer of supervision of Grades 9 and 12 examinations from the Ministry of Education to the Education and Training Quality Authority, which will be implemented gradually over the next three years.'

Many goals have been set by the Resolution of the Honourable Council of Ministers, the most important of which are:

- Consolidation of efforts between the Education and Training Quality Authority and the relevant partners in the Ministry of Education and Higher Education and its institutions.
- The independence of the educational assessment and its positive short-term and long-term implications, including promoting the best international practices in the independent educational assessments and providing results with transparency and credibility.
- Enhancing the reputation of the education system of the Kingdom of Bahrain locally, regionally and internationally.

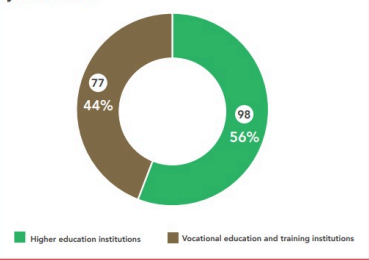
With the issuance of the Resolution, the Directorate of National Examinations (DNE) has entered a new phase of its work in assessing the educational system in the Kingdom of Bahrain in 2021. The DNE is gradually seeking to increase the subjects covered by the national examinations, with the transition to an electronic marking system. This will be done by developing a plan to automate the national examination procedures, starting with the commissioning of item writers, editing, production, distribution and marking of the national examination papers, to the issuance of their results with a view to ensuring sustainability of the assessment and rapid access to student results in an effective and efficient manner. The directorate will continue to support the education sector, students and teachers in all ways that contribute to improving performance. These include the publication of the national examination reports

and samples through a dedicated online platform that provides the opportunity to improve educational practice in schools and enhance teachers' competence through the use of the results, as well as providing the opportunity for students to view and practise various models of national examinations in different subjects across the online platform. A joint media plan to raise awareness of the national examination system will be drawn, the aim of which is to raise awareness among students, parents and teachers, and motivate students to do their best in the national examinations.

Immediately following the issuance of the Resolution, the Education and Training Quality Authority, after consultation with the Ministry of Education, set the objectives to be achieved by developing a time-bound plan for the next ten years that outlines the main phases for the execution of the national examinations. This is to prepare for the construction of the examinations, process their systems and provide the opportunity for inducting the teaching staff, students and parents. Efforts have been made to develop the objectives and plans that address the Resolution of the Council of Ministers and are consistent with the vision and mission of the BQA. **These objectives are as follows:**

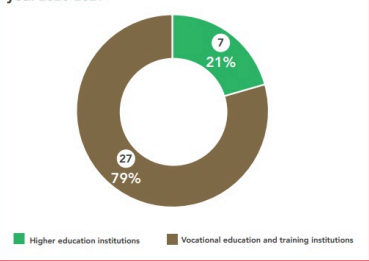
- Measuring students' performance in skills, competencies and knowledge.
- Contributing to the development of the education system in the Kingdom of Bahrain.
- Providing information on the performance of students at the end of basic education (Grade 9) for further improvement.
- Adopting the national examinations for Grade 12 as a qualification placed on the NQF and a prerequisite for admission to higher education and the labour market.

Figure E4: Total number of national qualifications placed on the NQF up to the end of the academic year 2020-2021



- Aligned (10) foreign qualifications to the NQF, including (1) qualification from the higher education sector and (9) applications from awarding bodies providing foreign qualifications in vocational education and training institutions in the Kingdom of Bahrain. This brings the total number of foreign qualifications aligned to the NQF to (34), as shown in Figure (E5).

Figure E5: Total number of foreign qualifications aligned to the NQF up to the end of the academic year 2020-2021



Through the NQF processes, the following positive aspects have been identified:

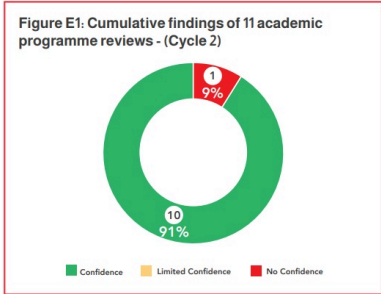
- The BQA has reviewed and updated the NQF standards, processes and mechanisms to support education and training institutions during the new normal of education, based on the benchmarking and feedback from the relevant parties.
- The continuity of the NQF operations in a virtual manner, despite the circumstances imposed by the COVID-19 pandemic. This is conducted through the use of cloud computing technology (One Drive), and text, audio and video messaging platforms; namely Microsoft Teams and Zoom.
- An interactive distance training system for

education and training institutions regarding the NQF operations and standards has been developed and published on the BQA website as a training reference on the NQF processes for all relevant parties.

- Cooperation and coordination between the DFO and DHR to carry out joint virtual visits to facilitate the processes of qualification placement and review of higher education institutions.
- Some higher education institutions were keen to submit applications that are judged: 'Deferred for condition fulfilment,' before the submission deadline. They also seek to implement the suggestions made by the Validation Panel.
- There has been a remarkable improvement in the quality of applications submitted by education and training institutions in relation to linking the qualifications to the needs of the labour market and benchmarking them against similar qualifications locally, regionally and internationally.
- A number of prestigious foreign awarding bodies were willing to align their foreign qualifications offered in the Kingdom of Bahrain to the NQF.

Some areas for further improvement have also been identified, including:

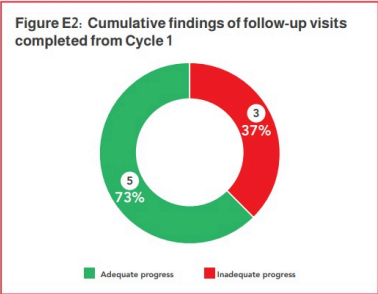
- Vocational training institutions need to review their internal procedures in line with the requirements of the NQF, such as developing learning outcomes, formal arrangements for the accumulation of credit hours, progression and mobility across learning pathways and measurement of the achievement of learning outcomes.
- Some vocational training institutions still need to build the capacity of their employees in relation to formulating the learning outcomes of qualifications and modules and developing the mechanism adopted to measure the extent to which those outcomes are achieved.
- There is still a need to ensure that national qualifications comply with the requirements of the NQF Credit Framework in terms of the qualification title and distribution of its credits to the NQF levels.
- There is a need to raise awareness among vocational training institutions offering foreign qualifications in the Kingdom of Bahrain on the importance of the process of aligning foreign qualifications to the NQF.
- The need to coordinate between the awarding bodies of foreign qualifications and providers of such qualifications in the Kingdom of Bahrain, in order to provide the necessary documentation for the alignment process.



in particular those related to the revision of student admission policies, the adjustment of academic staff workload, the implementation of internal and external moderation of assessment, the follow-up and analysis of student cohort data, ensuring comprehensive benchmarks, continuous scoping of the labour market needs and the utilization of the results in improving and developing academic programmes.

As for the findings of the virtual follow-up visits conducted by the DHR to eight academic programmes offered by a public higher education institution with their reports being published in the academic year 2020-2021, five programmes were judged as 'Adequate progress' and three received an 'Inadequate progress' judgement, as shown in Figure (E2). These were among the programmes that had been reviewed by the Authority in phase 2 of Cycle 1 of the programme reviews and were judged as 'Limited confidence' or 'No confidence'; and, during the follow-up visits, the level of progress achieved by the institution in addressing each recommendation listed in the review reports was assessed, and an overall judgment was awarded on whether the institution achieved 'Good progress', 'Adequate progress' or 'Inadequate progress' in improving the overall performance of the programme.

Overall, the cumulative findings of the follow-up visit reports published in phase 2 of Cycle 1 indicated an improvement in the quality of most academic programmes, with a number of HEIs showing the ability to improve their programme structure and academic and administrative processes in response to the 'original review reports' recommendations.

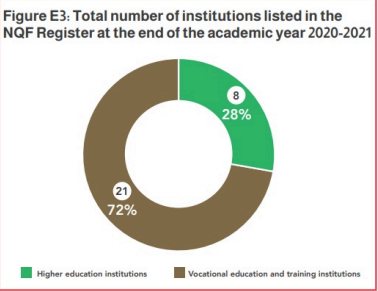


Second: The General Directorate of National Qualifications Framework and National Examinations (GDQ)

National Framework Operations

In accordance with the general policies of the National Qualifications Framework (NQF) ratified by the Honorable Cabinet of Ministers, the NQF's three main processes involve the institutional listing process, the qualification placement process and alignment of the foreign qualifications process. During the academic year 2020-2021, The BQA has achieved the following:

- Listed one vocational training institution in the NQF Register. This brings the total number of listed education and training institutions to (29), as shown in Figure (E3).



- Placed (40) qualifications on the NQF Register, including (12) higher education qualifications and (28) vocational training qualifications, bringing the total number of qualifications placed on the NQF to (175), as shown in Figure (E4).

maintaining the safety and health of all parties to the training process.

During the academic year 2020-2021, the DVR evaluated (13) education and training providers to determine the quality of practices and the procedures adopted by them and the effectiveness of their implementation. These evaluations were conducted according to an exceptional framework approved in October 2020 and published and communicated through awareness-raising workshops to all vocational education and training institutions and related stakeholders. All (13) providers were classified under category (A), with their practices being evaluated as 'effective practices'.

The highlights of the response of VET institutions to the requirements of exceptional circumstances can be summarised as follows:

1. The response of management teams of the evaluated training providers to education and training needs arising from exceptional circumstances, and the positive handling of all security and safety issues.
2. Introduction of educational platforms, facilities and learning resources in line with teaching and training delivery method and the nature of courses/programmes in place.
3. Induction of learners and the provision of support, especially technical support, while equipping them with the intended knowledge and skills.

The key recommendations for vocational education and training institutions are as follows:

1. Developing alternative plans and scenarios to meet challenges and ensure the implementation of training plans.
2. Further improve the practices related to the quality assurance of provision, including verification and moderation of evaluations, effectiveness of trainers' evaluation, documentation and analysis of learners' performance and consistency of credits allocated to achieve course/program objectives.
3. Vocational education and training providers devising innovative marketing methods that encourage learners and employers to engage in different types of training.
4. Enhancing the flexibility of the laws and regulations of the licensing authorities in line with the emerging needs associated with exceptional circumstances.

The Authority will also examine the findings related to implementing the exceptional framework, developing

the evaluation process and revising the 'Handbook for Evaluating the Quality of Teaching/Training Practices of Vocational Education and Training Providers during Exceptional Circumstances.' Once the conditions of education and training in the Kingdom of Bahrain return to normal, the Authority will adopt the usual 'DVR Review Framework'.

Higher Education Institutions' Performance

During the academic year 2020-2021, the Education and Training Quality Authority, represented by the Directorate of Higher Education Reviews (DHR), reviewed (24) academic programmes according to the Cycle 2 Academic Programme Reviews Framework. In response to the changes imposed by the COVID-19 pandemic, the BQA/DHR benchmarked the Academic Programme Reviews Framework against the relevant guidelines of distance education issued by international quality assurance bodies, and locally aligned it to the relevant guidelines issued by the Higher Education Council of the Kingdom of Bahrain, to ensure that the standards, indicators and expectations prescribed therein are comprehensive in a manner that covers the evaluation of all types of education and learning, including distance education and blended learning, adopted by HEIs throughout the Kingdom of Bahrain during the exceptional circumstances imposed by the COVID-19 pandemic. In addition, the Authority continued the follow-up reviews of all academic programmes that had been subject to a programme review in phase 2 of Cycle 1 of the academic programme reviews, which had to be postponed due to the COVID-19 outbreak. Since September 2020, all these reviews have been conducted through virtual site visits.

The academic programmes that the Authority - represented by the DHR - completed reviewing, approving and publishing their review reports in the academic year 2020-2021 include a total of 11 programmes in the fields of information technology, and law that are offered by public and private universities, as shown in Figure (E1). Analysis of the findings of the (11) programmes indicated that (10) programmes (91%) satisfied all standards and received an overall judgement of 'Confidence', while one bachelor programme in information technology offered by a private higher education institution did not satisfy any of the four standards and received a 'No confidence' judgement.

Overall, the findings of the review reports indicate an improvement in the programme structure and the relevant intended learning outcomes (ILOs) and curricula, with some areas for improvement,

- 4.The most visible areas of strength have been in administrative procedures addressing the exceptional situation, dealing positively with all matters relating to security and safety, diversifying strategies, learning resources and educational platforms, and enhancing the role of technology in teaching and learning.
- 5. Schools that have introduced centralized systems in virtual learning situations have experienced several challenges related to:
 - a. Density of students' numbers.
 - b. Poor students' participation.
 - c. Varying effectiveness of assessment mechanisms, and monitoring of academic progress.
- 6. Schools from both the government and private sectors encountered challenges related to students' punctuality.

The key recommendations for schools are as follows:

- 1. The need to reduce educational loss, especially in relation to the students' basic skills in English, and Arabic, as well as numeracy skills in government and private schools.
- 2. Developing mechanisms for implementing all types of centralised lessons (at ministerial and school levels) in government schools, to ensure that the current challenges and the requirements of the next stage are addressed, while focusing on:
 - a. Reducing reliance on centralised virtual lessons, by reducing the number of students and taking appropriate measures to ensure more active students' participation.
 - b. Engaging all the teaching staff in delivering regular virtual mini lessons to their students.
 - c. Ensuring that students are committed to attending centralised Ministry and school-provided virtual lessons in a timely manner, and that school administrations are provided with students' attendance sheets for the centralised virtual lessons to monitor their discipline.
- 3. Developing mechanisms for delivering virtual lessons in private schools, while focusing on:
 - a. Increasing students' participation and motivation in virtual lessons.
 - b. Taking further effective actions to ensure the commitment of some students to attending school centralised and school virtual lessons as scheduled.

- 4.Enhancing all the school's efforts in facilitating the academic progress of students and utilising effective assessment methods, while ensuring:
 - a. Verification of the credibility of students' academic achievement and independent work.
 - b. Students' commitment to submitting tasks and activities in a timely manner.
 - c. Use of results to address the needs of students, especially low achievers and students with learning difficulties.
- 5. Further monitoring the quality of the technical aspects, especially in relation to strengthening the Internet connection during the delivery of distance learning in government and private schools that are facing challenges in this regard.
- 6. Raising parents' awareness of the mechanism of dealing with students' learning and education at home through urging students to attend educational situations on a regular basis, ensuring their discipline and providing ongoing guidance to parents on how to help students do homework and assignments, along with the rigorous monitoring of the level and quantity of assignments and projects assigned to students by the school management.

The Authority will also revise the 'Handbook for Evaluating the Quality of School Practices During Exceptional Circumstances in Government & Private Schools,' and update and develop evaluation measures, when necessary. Once the educational conditions in the Kingdom of Bahrain return to normal, the Authority will adopt the usual 'Schools Review Framework'.

Vocational Training Providers' Performance

The Education and Training Quality Authority (BQA), represented by the Directorate of Vocational Reviews (DVR), has examined and evaluated the practices and responses of vocational education and training providers in the Kingdom of Bahrain during the COVID-19 outbreak since March 2020, which has posed a number of challenges to the education and training sector in the Kingdom and affected the implementation of many vocational education and training providers' training plans. In contrast, a number of these providers were able to carry out their training plans by offering their courses and programmes through distance education or blended training in response to the suspension of regular training for various and intermittent periods. These institutions have invested in developing the infrastructure to enable them to introduce effective education and training in innovative ways, while

Executive Summary

In the second half of January 2020, life as we know it changed entirely, when the COVID-19 pandemic swept through the world, the repercussions of which remain until this very moment. As a result, all countries across the world had to review their strategies and mechanisms and adopt new unconventional coexistence and communication systems to maintain production and prevent interruption of work and operations.

No doubt, the education system was one of the most important areas directly impacted by COVID-19. Therefore, all countries sought to avoid its consequences and address its serious effects, and the Kingdom of Bahrain was no exception. Praise be to Allah the Almighty, and under the auspices and invaluable directives of His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, and the sensible leadership and rigorous follow-up by His Royal Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa, the Crown Prince and Prime Minister, The Kingdom quickly enacted binding laws and precautionary and proactive preventive measures that have contributed to protecting and safeguarding the health and safety of citizens and residents alike, as well as supporting the national economy and maintaining the educational process during the pandemic, by providing distance learning options within an integrated education system that ensures the continuity of learning and maintains the quality of the intended learning outcomes (ILOs) under these exceptional circumstances.

The Education and Training Quality Authority (BQA), through its various directorates, was one of the institutions that dealt with the COVID-19 repercussions in a timely manner, adapted its judgments and devised exceptional review frameworks. Each BQA department has changed the standards, indicators and evidence of its judgements to conform to available data at this time and keep pace - using a sophisticated and dynamic mechanism - with the variables and transformations of the current situation. To this end, the Authority has relied more on unconventional means and mechanisms of evaluation, such as online evaluation, cross-platform evaluation and the use of modern technology such as the Internet, media, YouTube, social media platforms ... etc. to support the quality and assessment of education and ensure its sustainability, monitor the efforts made by various

education and training institutions in the Kingdom of Bahrain and assess their effectiveness with regard to distance education patterns. This was done through the collection of data and information on distance education, evaluation of virtual sessions and analysis of feedback from students, learners, teaching staff, trainers and parents.

First: The General Directorate of Education and Training Institutes Reviews (GDR)

Government Schools' Performance

The Education and Training Quality Authority, represented by the Directorate of Government Schools Reviews (DGS) and Directorate of Private Schools and Kindergartens Reviews (DPS), evaluated the response of education system to the repercussions of the COVID-19 pandemic, as the students of the Kingdom of Bahrain's government and private schools had gone through an exceptional educational experience for a full academic year (2020-2021). This was done by evaluating the performance of 44 government schools and 17 private schools, all of which were classified as 'effective practices', with the exception of two government schools and one private school that were classified as 'partially effective practices'.

The highlights of government and private schools' response to the requirements of the exceptional period can be summarised as follows:

1. Overall, government and private schools have responded to the requirements of this exceptional phase in an appropriate procedural manner.
2. The support and guidance of the Ministry of Education have defined the procedural response of government schools to the pandemic in terms of school day planning, the definition of precautionary measures and management of assessment systems, mostly based on the concept of the central education system (school and general education).
3. Private schools designed their responses independently and relied mostly on a decentralization policy based on maintaining a class schedule system through regular virtual meetings between individual teachers and their students.



HIS ROYAL HIGHNESS
PRINCE SALMAN BIN HAMAD AL KHALIFA
THE CROWN PRINCE AND PRIME MINISTER



HIS MAJESTY
KING HAMAD BIN ISA AL KHALIFA
THE KING OF THE KINGDOM OF BAHRAIN



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

Kingdom of Bahrain
Education & Training Quality Authority
Annual Report 2021 - Executive Summary



Education ... The New Normal



